المجتمع المدني... وصناعة النخب

أ/ عبد الله زوبيري

مقدمة:

احتلت النخب دوما مكانة مركزية في الهرم السياسي، وكانت مساهمة بدرجة كبيرة في تدبير صراعات النسق المجتمعي وتحولاته[1]، ويعد مفهوم النخبة أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الإنساني، كانت هناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة وعلاقتها بالمجتمع ونوعية النظام السياسي وقدرته على التعبير عن الإرادة الجمعية.

وتنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تنسجم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة تحتكر أهم المراكز الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وتلعب أدوارا محورية داخل النسق السياسي، وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها، وأخرى واسعة محكومة لا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات.

ولكن وبالرغم من تنامي الحديث حول النخب وارتفاع حدة النقاش حول أدوارها والتوجيه والتدبير على مستوى الحقول المجتمعية، فإن الاحتواء المعرفي لآليات إنتاجها واشتغالها ما زال دون المأمول[2].

سنحاول من خلال هذه الورقة إثارة العديد من التساؤلات حول أهم استراتيجيات صناعة النخب، لاكتشاف الطرق المؤدية إلى دوائر صنع القرار، مع التركيز على مؤسسات المجتمع المدني كونها فضاء ومسلكا تلجأ إليه النخب للتسلق الاجتماعي للوصول إلى دواليب السلطة.

ولذلك حولنا رصد النقاط التالية:

1- في مفهوم النخبة والمجتمع المدني.

2- التسلق الاجتماعي ودورة النخبة.

3- حالة الجزائر.

1- في مفهوم النخبة والمجتمع المدني:

أ- النخبة: يعد مفهوم النخبة Elite أحد المفاهيم الأساسية، حيث احتلت دراستها مكانا بارزا بين أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بفضل ما قام به كل من باريتو وموسكا وانتقادهما المفكرين السابقين الذين ركزوا اهتمامهم أساسا على تقديم التوصيات حول المسائل والموضوعات السياسية أكثر من اهتمامهم بمحاولة اكتشاف المبادئ التي بموجبها يؤدي النظام السياسي وظائفه، وباستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره، أن يجد إجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداء من أفلاطون وأرسطو مرورا بماركس - Marx- وباريتو - Pareto- وصولا إلى ميلز - Mills- وداهل - Robert Dahl- ونجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة والنخبة السياسية والقلة المسيطرة. وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إلى هذه المفاهيم إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية وغالبية خاضعة لهذه القرارات وذلك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادات الجمعية [3].

لكن يلاحظ مع ذلك تضارب شديد في موقف العلماء الاجتماعيين من حتمية وجود النخبة واستمرارها كأسلوب للحكم، فالبعض يؤكد أن مفهوم النخبة مرتبط بوجود بناء طبقي استغلالي يفرز بالضرورة جماعات أو طبقات حاكمة، وبالتالي فإن وجود النخبة في مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع، والبعض الآخر يؤكد أن ظهور النخبة مطلب حتمي يفرضه التباين الاجتماعي وضرورة التنسيق بين النشاطات المختلفة فضلا عن بعض الاعتبارات السيكولوجية الخاصة التي تتمثل في القدرات التي يتمتع بها من يحتلون أوضاع النخبة[4].

- فموسكا Mosca مثلا لم يذهب فقط إلى أن سيطرة النخبة ضرورية وحتمية في أي مجتمع من المجتمعات بل ذهب أيضا إلى أن "النخبة يجب أن تتألف أساسا من أفراد الطبقة الوسطى، وأن المواهب والمزايا التي تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة"[5]. ومن هنا يمكن القول إن –

موسكا Mosca- قد سعى إلى إبراز الوسائل التي من خلالها تمكن النخبة من الاستمرار في أوضاعها المتميزة.

أما **باريتو** فقد استخدم مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء والمهارة والقدرة، والقوة، وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب (نخبة) دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد في نفس الوقت الرأي القائل إن الذين يمتازون بخصائص النخبة سوف يشكلون بالضرورة (نخبة مقبلة).

ونجده يؤكد على لجوء النخبة إلى استعمال القوة في حالة تعرضها للخطر، فالنخبة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن نخبة غير حاكمة من الإطاحة بها. وعندما تتردد النخبة الحاكمة في استخدام القوة والقهر وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على بقائها واستمرارها في هرم السلطة، مما يؤدي إلى ظهور أفراد داخل النخبة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على استغلال الفرص المتاحة، وهذا ما يؤكده باريتو Pareto حيث يقول: "إن الوصول إلى هذا التباين يمثل ظرفا مناسبا للثورة... وسوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة"[6].

وقد كرر باريتو Pareto - مرارا فكرته الذاهبة إلى أن النخبة الحاكمة تستطيع ضمان استمرارها وتحقيق أهدافها بفعالية حين تجهل الجماهير الآليات التي تحكمها وهذا يعني أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماما عن كيفية وصول النخب إلى الحكم والصراع الداخلي الذي قد ينشأ بينها[7].

على الرغم من الاتفاق السائد بين أصحاب نظريات النخبة، فإن هناك بعض الفروق بين هذه النظريات، وتتناول هذه الفروق الصفات والفرص الاجتماعية التي تحتاجها الجماعة لكي تصبح نخبة.

ويمكن أن نحدد أربعة اتجاهات رئيسة في هذا الإطار، فهناك مجموعة من المفكرين ممن يرون النخبة تكتسب القوة من خلال القدرات التنظيمية، في حين يرجع آخرون قوة النخبة إلى بعض الخصائص السيكولوجية لأعضائها، وهناك من يرجع سيطرتها إلى استحواذها على الموارد الاقتصادية ورؤوس الأموال.

أما الرأي الأخير فهو يرى أن قوة النخبة تكمن في الأوضاع النظامية الرئاسية التي يمثلها أعضاؤها في المجتمع[8].

وعليه فقد سار تطور مفهوم النخبة إلى استخدام صيغة الجمع بدلا من صيغة المفرد، وهو ما خلق مجالا بحثيا جديدا يتعلق بدراسة العلاقة بين النخب المختلفة، ولعل تصورات العلماء السالفة طرحت مجموعة من المشاكل المنهجية والتي حاولت معظم الأبحاث أن تجد لها حلا، فالمفهوم السائد على النخبة حتى الآن ينطبق على النخبة السياسية أكثر مما ينطبق على باقي النخب في المجتمع[9]، ولعل الصعوبة الخاصة أيضا بدراسة النخبة كونها تقع على خط التماس بين حقلين معرفيين مثيرين جدا للخلاف والاختلاف هما السياسة والسوسيولوجيا[10].

ب- المجتمع المدني: إن التعرف على مسيرة المجتمع المدني وتطوره التاريخي ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما يمثل مقدمة ضرورية لتفهم أسباب شيوع المفهوم في الخطاب الثقافي والسياسي من جهة، وكذا التعرف على الدلالات الجديدة التي اكتسبها في الجزائر من جهة ثانية[11] وهذا على النحو الذي سوف يتضح بإيجاز فيما يلي:

- **المجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي:**

لم يتم خلق مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المصاحبة له دفعة واحدة، فقد كان تطور الأحداث يسير ببطء ولكن بثبات نحو علمنة جملة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وبعلاقتهم بالسلطة السياسية والدينية.

إن المفاهيم الكبرى الناظمة لنظرية العقد الاجتماعي تمس في جوهرها وتفسيرها المنطق الذي تخلق فيه المجتمع المدني غير أن التركيز على تنظيرات نظرية العقد الاجتماعي يجب أن لا يدفعنا لتناسي السياق الفكري الذي تفاعلت فيه.

ففلاسفة العقد الاجتماعي لم يكن همهم التفسير العلمي لنشأة المجتمعات ولم يكن تاريخ المجتمع شغلهم الشاغل بقدر انشغالهم بتعويض مفاهيم النظام الإقطاعي الفكرية والتبشير بنظام جديد عرف فيما بعد بالنظام الرأسمالي[12].

وتعد مدرسة العقد الاجتماعي (Social contrat) من أول المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر، وتعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف، من مصادر التراكم النظري

والمعرفي الذي أفادت منه، بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.

يمكن أن نلخص إسهام نظرية التعاقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع في التركيز على ثلاثة حدود أو قيم كبرى، حولت بكيفية جذرية آفاق التفكير في مسألة السلطة والسياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوربية وهذه القيم هي:

- **قيمة الفرد المواطن**: وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدي حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية وحرية التفكير.

- **قيمة المجتمع المتضامن**: المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.

- **قيمة الدولة ذات السيادة**: وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلط والحقوق الناتجة عنها حقوقا مشروعة ومقبولة[13].

أما أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891- 1937) فقد صاغ رؤية فلسفية سياسية متطورة، حيث قام بنقل فضاء مفهوم المجتمع المدني إلى البنية الفوقية للمجتمع، ويشير إلى البنية الثقافية، الإيديولوجية ومؤسساتها، كالنقابات والأحزاب ووسائل الإعلام[14]، فإذا كان المجتمع السياسي فضاء للسيطرة بواسطة سلطة الدولة فإن المجتمع المدني فضاء "للهيمنة* الثقافية- الإيديولوجية" وعكس هيغل وماركس، يعطي غرامشي للنخبة المثقفة دورا كبيرا في الدفاع عن المجتمع المدني، ويجعله يتموقع بين الدولة والقاعدة الاقتصادية وفضاء للتنافس الإيديولوجي[15] حيث كان مندرجا في إطار إشكالية أعم وأشمل، تتعلق بالبحث في كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية رأسمالية هي إيطاليا في النصف الأول من القرن العشرين(20)، لذلك يستعمل هذا الماركسي المجدد، على استنطاق التجربة الروسية القريبة منه من الناحية التاريخية. وفي سياق التفكير الغرامشي حول مجموعة من الأسئلة في الشروط والأسباب التي ساعدت الطبقة العمالية في هذا البلد في الاستيلاء على السلطة وكذا الاختلاف في البنيات الاجتماعية والاقتصادية والمنظومة القيمية والثقافية في روسيا ومثيلاتها في إيطاليا[16] وفي هذه التساؤلات وغيرها سيرد لأول مرة تعبير المجتمع المدني، يقول قرامشي: "يعود سبب

انتصار الثورة في روسيا سنة 1917 إلى أن الدولة كانت تمثل كل شيء مقابل ضعف المجتمع المدني، ومن ثمة كانت السيطرة على الدولة تقتضي السيطرة على المجتمع السياسي فقط"[17] ما يسميه غرامشي بحرب الحركة (Guerre de mouvement).

- **مفهوم المجتمع المدني في السوسيولوجيا المعاصرة:**

لم تتداول السوسيولوجيا المعاصرة بكيفية واضحة مفهوم المجتمع المدني إلا في العقود الأخيرة، خاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب والنخب السياسية، بحيث سيشكل هذا المفهوم عنصرا أساسيا، في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق وآليات اشتغال الحقل السياسي، وبالتالي إلى بناء نظرية عامة للسلطة منسجمة ومرتبطة بأوضاع وتجارب اجتماعية معينة[18].

إن هذا الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني تجسده كثرة الدراسات التي استعملته لذلك لم نجد ولو كتابا واحدا في علم الاجتماع السياسي يخلو من الإشارة إليه، سواء باعتباره مفهوما تفسيريا أم باعتباره مجالا من الفعالية والنشاط البشري.

وتأسيسا على أفكار منظري العقد الاجتماعي ومن بعدهم هيجل وماركس، ثم قرامشي، بخصوص المجتمع المدني[19]، تجمع أغلب التعريفات المعاصرة إلى أن المجتمع المدني يعتبر فضاء للتفاعل الإيجابي ما بين الدولة من ناحية والمجال العام بما يضمنه من تنظيمات طوعية من جانب آخر، والسوق بما يشمله من شركات خاصة من جانب ثالث، ويصلح هذا التعريف لكافة المجتمعات التي تحتوي على تنظيمات تقع ما بين الدولة والعائلة.

ومهما كانت التعريفات المقترحة فإنها لا تخرج عن هذه الاعتبارات العامة على أن الأساسي بالنسبة للمجتمع المدني ليس هو فقط جانبه المؤسساتي، بل بالخصوص القيم والأخلاقيات والثقافة المدنية التي يساهم في نشرها داخل الجسم الاجتماعي، بحيث تتحول إلى معايير وأسس تحكم السلوكات وتوجهها، ولعل هذا التعقد والتداخل الذي أصاب المفهوم جعل بعض الباحثين يتحدثون عن المجتمع المدني الأول في الإشارة إلى المجتمع المدني الذي ناضلت في سبيل إرساء أسسه النخبة المثقفة الأوروبية في القرنين إل 18و19، والمجتمع المدني الثاني الذي تبنته في أواخر ثمانينات القرن الماضي القوى

والحركات الاجتماعية في بلدان أوروبا الشرقية سيما بولندا، ويقصد به المجتمع المدني المستقل عن الدولة والهادف أساسا إلى تعبئة المقاومة ضد نظم الحكم المطلق[20].

2- التسلق الاجتماعي ودورة النخبة:

إن التغيرات التي تلحق بالنخبة السياسية دوما تفرض وجود نخب فاعلة في مجال من مجالات الحياة، وعلى الأخص المجال السياسي ليتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدي. فطالما أن المجتمع يتعرض إلى مجموعة من التغيرات، فإن الحياة السياسية حتما تلحق بهذا التغير، كما أن الحكومات والدول تتشكل من نخبة سياسية، لا بد وأن يفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسي ومن ثم إلى دائرة النخبة السياسية. وثمة آليات عديدة تمكن هذه العناصر من اللحاق بمصف النخب ونذكر منها:

- الاستعداد السياسي أو الولع بالممارسة السياسية لأن الواقع يبين لنا أن هناك فروقا بين الإنسان السياسي Homo Politics والإنسان المدني Homo Civicous

- الانتخابات والمشاركة السياسية وهي من الآليات الفعالة في اختيار أفضل وأقدر العناصر القيادية.

- القدرة المالية والإعلامية، لأن الذي يملك هذه الإمكانيات تؤهله للدعاية وعمليات الإقناع في العملية الانتخابية.

- امتلاك قدرات فنية وتنظيمية تؤهل لامتلاك الخبرة والكفاءة المؤهلة إلى الحكم والقيادة.

ومن خلال التجارب التاريخية تظهر لنا أنه إذا ما ظل الانغلاق على حاله دون أي تغيير فتنتج نخبا جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والثبات في بناء النخبة. وكذلك فإن أفراد النخبة ذاتهم يلعبون دورا في سقوط نخبتهم نتيجة لفشلهم في مواكبة التغيرات الحادثة في البيئة وعدم قدرتهم على التعامل معها، وقد يكون عدم القدرة الشخصية لأفراد النخبة هو سبب السقوط أيضا فإن الفشل والنجاح لهما دور هام، فالفشل قد يترك الحاجات والتوقعات غير مشبعة وهذا يضغط من أجل إيجاد رجال قادرين على حل المشكلات الأساسية للحياة، والنجاح لأنه يجلب تغيرات لا يمكن إلغاؤها تتطلب إعادة تنظيم في القمة.

وعليه فإن تغيير النخبة يكون بسبب رفضهم للتغيير أو عدم قدرتهم على مواكبته. وهناك ثلاثة أسباب للتغيير النخبوي وهي:

- الرغبة في الإبقاء والمحافظة على الوضع الراهن.

- الاعتماد على الأساليب القديمة في الاختيار لعضوية النخبة.

- فقدان الإيمان والثقة بين أفراد النخبة يؤدي إلى انهيارها وتدهورها.

ومما سبق ذكره فلعل أهم المسالك والفضاءات التي تتجه إليها النخب هو اختيارهم لواجهة المجتمع المدني من أجل حصد المواقع وتأكيد الذات بعيدا عن القنوات التقليدية المعروفة، كالأحزاب السياسية مثلا التي تتعطل داخلها عمليات صناعة وإنتاج النخب لأنها تتطلب إمكانيات كبيرة خاصة المادية منها التي لا تتوفر لغالبية مناضلي الأحزاب[21].

3- **حالة الجزائر:**

عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا، وتجلى ذلك في ظاهرة الانتشار الواسع للحركات الجمعوية والمنظمات وكذلك النقابات المهنية، وكانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية الحاكمة وكذلك المعارضة. والمجتمع المدني في الجزائر أصبح له تأثير مباشر على القرارات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، خاصة أثناء التغيرات الهيكلية التي تشهدها الجزائر من تحول سياسي وإعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية.

وإذا كان أغلبية أفراد المجتمع معرضين دائما للتأثر بالنخبة السياسية الحاكمة فإن البعض الآخر يتأثر بدرجة أكبر من غيرهم ويساهم في تزويد صناديق الاقتراع بأصوات أكثر مما تزودها به العامة من الناس، وفي حالة الجزائر يبدو المجتمع المدني ملحقا سياسيا، فأغلب الهيئات والمنظمات والجمعيات وما يعرف «بالمجتمع المدني» تتعاطى السياسة لفائدة أحزاب أو نخبة سياسية معنية[22]. وعادة ما يشغل القائمون على شؤون المؤسسات المدنية مواقع متقدمة في الأحزاب السياسية أو في السلطة.

إن الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال "التعددية السياسية" حمل معه انتشارا واسعا لهذه الحركات والمنظمات بمشارب مختلفة وتوزعت اهتماماتها عبر مستويات عدة[23].

وفي ظل الصراع الذي ساد المجتمع السياسي وعرفته النخبة السياسية الجزائرية، تبنت أغلب مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة خطابا سياسيا وتوزعت على الخريطة الحزبية ومنها من التحقت بالسلطة.

فالنخبة السياسية الجزائرية استطاعت تفعيل أغلبية الجمعيات الثقافية والنسوية ومنظمات حقوق الإنسان والهيئات المهنية في الحياة السياسية بغريزة سياسية كبيرة تغذيها خلفيات فكرية وأيديولوجية معنية.

ويبقي المجتمع المدني في الجزائر الوعاء الحقيقي من خلال منظماته الجماهيرية التي كانت ظلا للحزب الواحد وأمدته بالمناضلين. واليوم نشهد وضعا مماثلا يبدو فيه المجتمع المدني مجرد قاعدة خلفية للمجتمع السياسي بما يحمله من تناقضات. والواقع اعتبر قانون 90/31[24] إطارا تشريعيا عاما ومطلقا عند تحديده لهذه الجمعيات والهيئات ودورها داخل المجتمع حيث جُعل من عملية إنشائها قضية إجرائية بسيطة سواء على مستوى منح الاعتماد أم على مستوى تنظيمها. أما الآليات الخاصة بتمويلها المالي فهي تحدد جغرافيا على الأقل من خلال حجم النشاط الذي تقوم به، لكن الظاهرة التي شهدتها الجزائر تتمثل في الحجم الكبير الذي ظهر به المجتمع المدني[25]، حيث شهدت الجزائر ديناميكية كبيرة في التسعينات بعدما تبنت الدولة القانون الحالي المنظم والمسير لهذه المؤسسات المدنية. ويمكن تفسير هذا التطور السريع أيضا والذي وصفه البعض بالانفجار في المجال الجمعوي إلى قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي في تحقيق استراتيجيات التنمية وطموحات الجماهير وإلى الوضع الأمني للبلاد، إضافة إلى التغيرات التي اجتاحت المعسكر الاشتراكي والتي كان لديها تداعيات أثرت في تسيير المجتمع الجزائري[26].

إلا أن الظروف العامة للبلاد أصبحت تتحكم في حركية المجتمع المدني التي أصبحت ذات طابع اجتماعي بعد أن كانت نخبوية ثقافية ودينية في بداية الحياة الديمقراطية.

أما الحركات والمنظمات التي أنشئت فكان انتشارها الجغرافي محدودا وذلك لأسباب مادية بحتة مما يدل على أنها تأثرت أيضا بالواقع السياسي أكثر مما أثرت فيه، ففي المرحلة الأولى أصبح دور المجتمع المدني من خلال هيئاته ومنظماته القناة الفاعلة لتسهيل العمل الاجتماعي والترفيهي خارج

دواليب السلطة لأنه كان تحت السيطرة المادية والمعنوية لبعض النخب الفنية والمثقفة[27]. أما فيما يخص المرحلة الثانية فقد تعرضت كل الجمعيات والهيئات والمنظمات المهنية لعملية إعادة هيكلية حقيقية لتكييفها مع مستجدات الساحة السياسية.

ويبدو المجتمع المدني في النهاية مجرد ظاهرة بسيطة الشكل معقدة المضمون فهو إذن لا يملك حدودا فاصلة مع الأحزاب والنخب السياسية وحتى الوزارات وبعض الهيئات الرسمية، ويبدو أحيانا مجرد ملحق لآلة كبيرة تعمل على مراقبته وتوجيهه عن بعد من طرف المعارضة السياسية أو النظام نفسه.

ونشير أيضا إلى المستقبل الغامض للظاهرة الجمعوية الجزائرية ما لم يحدث تعديل في القانون المنظم لها 31/90، وما لم تتخلص من ثقافة الاحتكار باسم مختلف المرجعيات والتيارات الفكرية المختلفة التي لم تستطع تجازوه ميدانيا.

فالصراعات التي تشهدها معظم مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر هي ترجمة لمصالح شخصية وليس لمفاهيم أيديولوجية وهي حركة بعيدة عن المصلحة العامة. ومن أجل مصلحة واستمرار هذه الجمعيات أو المنظمات تلجأ إلى التقرب من السلطة، بأي ثمن، مما يمس باستقلاليتها ويهدد دورها المستقبلي، فبفضل هذه الهيئات والحركات الاجتماعية تمت هيكلة المجتمع وتنظيمه حتى أصبح بعض أفرادها من النخبة السياسية الجزائرية نوابا في البرلمان، وحتى وزراء في الحكومات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر.

وفي الأخير ومع الأحداث المتلاحقة والسريعة التي تشهدها الساحة العربية مؤخرا في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن بينت لنا أن النخب السياسية المؤثرة هي نتاج لحراك اجتماعي وثقافي مكنت من الحديث عن نخب بديلة، والقصد منه هو نشوء وإنتاج نخبة جديدة نشيطة ومسئولة، يعد شرطا أساسيا لنشوء دولة وتطور نظام عام سياسي ومدني يقوم بتحرير المجتمع ككل من التخلف بأنواعه والعنف والانقسام وعدم الاستقرار.

الفهرس:

---

(1) عبد الرحيم العطري، صناعة النخب بالمغرب. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] إسماعيل علي سعد، نظرية القوة. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978)، ص109.

[4] المرجع نفسه، ص110.

[5] Gutane MOSCA, The Ruling Class. (New York ،Mc Graw – Hill, 1939), p15

[6] بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي. (ترجمة محمد الجوهري وآخرين، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1988)، ص25.

[7] السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا. (الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية1984)، ص157.

[8] د. ناجي صادق شراب، التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا. القاهرة: درا المنارة، ص ص203- 204

[9] أنور مغيث، "النخبة: تأملات نظرية ومنهجية". مجلة الديمقراطية، عدد25، جانفي 2007، ص31.

[10] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص20.

[11] حسن محمد سلامة السيد، "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، (غير منشورة)، 2004، ص02

[12] عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة الواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان: 2005، ص23.

[13] عمر برنوخي، "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد"، عدد 37(مارس 2001)، ص22

[14] عبد الله الحوزي، "المواطنة والمجتمع المدني" مجلة مدارات فلسفية، العدد07، 2002، الرباط، المغرب، ص152.

[15] Antonio Gramsci, selection from the prison notebooks, edited and transtated by quentin hoar and Geoffrey newell Smith, new York: international, publishers, 1987, p 207.

[16] عمر البرنوخي، مرجع سابق، ص27.

[17] د. أسامة شهوان، إدارة الدولة (المفاهيم والتطور)، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001، ص 85.

[18] عمر البرنوخي، المرجع السابق، ص 29.

(19) حسن محمد سلامة السيد، المرجع السابق ص 10.

(20) عمر البرنوخي، المرجع السابق، ص 32.

(21) عبد الرحيم العطري، صناعة النخب، مرجع سابق، ص135.

(22) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني في الوطن العربي. (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، 1992)، ص ص49 –499.

(23) بلقزيز، مرجع سابق، ص 17.

(24) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 31- 90، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 يتضمن قانون لجمعيات ذات الطابع غير السياسي، (الجريدة الرسمية)، عدد (27)، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1990، ص 12.

(25) جلال عبد الرزاق، "الحركة الجمعوية في الجزائر: بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي". المستقبل العربي، عدد 314، أفريل 2005، ص137.

(26) أ. د. محمد بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية". مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جوان 2002، ص138.

(27) ن. عنكوش. « الحركات الجمعوية: حركية تبحث عن مجتمع ». جريدة رسالة الأطلس. العدد(199)، الاثنين 27 جويلية 1998، ص 04.